

تُطبق القوانين عادةً على المستقبل، لكن بعضها يُسنّ خصيصاً لتنظيم أوضاع مستقبلية أو توقع تغييرات قادمة. تشمل هذه القوانين: قوانين تنظيمية عامة (مثل ضرائب جديدة أو ضوابط موارد طبيعية)، وقوانين تحفيز وتنمية (تنظيم مراحل التنمية أو تشجيع الاستثمار)، وقوانين اقتصادية ومالية (تنظيم الاقتصاد بناءً على توقعات مستقبلية أو أزمات متوقعة، كالموازنة العامة أو التعديلات الضريبية)، وقوانين توجيهية مستقبلية (قوانين الطاقة المتجدد ومحاربة التغير المناخي). أما القوانين الجنائية، فُطبقة على جرائم ما بعد سريانها، إلا إذا كان القانون الجديد أخف عقوبة. يشرط لسريان أي قانون على المستقبل نشره رسمياً، وتحديد تاريخ سريانه، واستخدام قواعد انتقالية لتجنب الارتباك.